الأمم المتحدة A/C.2/55/SR.31

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
الوثائق الرسمية

Distr.: General
15 May 2001
Arabic
Original: English

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٣١

المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الثلاثاء، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة بارينغتون (نائبة الرئيس).....(ايرلندا)

ثم: السيد نيكوليسكو.....(رومانيا)

المحتويات

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدا نموا (تابع)

البند ٩٧ من جدول الأعمال: التدريب والبحث

البند ٩٥ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(ز) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة

البند ٩٤ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(ب) دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:
Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-71913
0071913

في غياب السيد نيكوليسكو (رومانيا)، تولّت رئاسة الجلسة السيدة بارينغتون (ايرلندا)، نائبة الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (تابع) (A/55/222، A/55/257-S/2000/766 وA/55/459)

١- **السيد كوندو** (اليابان): قال ان مشروع المخطط المشروح لبرنامج العمل الجديد الذي جرى توزيعه في الدورة الأخيرة لمجلس التجارة والتنمية يشكل أساسا سليما لمداولات اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية بشأن برنامج العمل الجديد المعتزم أن يُعتمد أثناء مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا. ومن المأمول فيه أن يصبح المشروع العملي متاحا بوقت كاف لأعضاء اللجنة التحضيرية لتدارسه قبل انعقاد اجتماعهم في كانون الثاني/يناير.

٢- وأضاف قائلا انه ينبغي أن يتضمن برنامج العمل الجديد الدعوة الى ملكية حقيقية من جانب أقل البلدان نموا ومشاركة بين جميع الجهات الفاعلة الانمائية في المجتمع الدولي. وبغية ضمان اتساقه وعدم تضاربه مع برامج العمل الوطنية، ينبغي أن تقدم البلدان برامج أعمالها بطريقة مناسبة من حيث التوقيت، بيد أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لتجنب فرض أعباء مفرطة على حكومات أقل البلدان نموا وتجنب ازدواجية الأعمال في الورقة المتعلقة باستراتيجية الحد من الفقر التي أعدها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغير ذلك من وسائل البرمجة اللازمة للتنمية الوطنية. وسيكون التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة على المستوى القطري أساسيا. ويجب على آليات تنسيق السياسات الانمائية القائمة، مثل الموائد المستديرة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والأفرقة ذات الصلة التابعة للبنك الدولي، أن تقدم إسهاما في هذا المجال. كما يجب أن يتخذ برنامج العمل الجديد نهجا أكثر تركيزا وأن يضع أولويات واضحة وواقعية دون محاولة إرضاء جميع الأطراف بشأن جميع المسائل.

٣- **السيد شهاب** (ملديف): قال ان حالة أقل البلدان نموا تتدهور سريعا، رغم وجود برنامجي العمل السابقين، وذلك نتيجة لتزايد عمق المديونية وتزايد الفقر والمرض والعولمة والتهميش وتناقص تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية والاستثمار المباشر الأجنبي. ويجب على المؤتمر أن يصدر برنامج عمل جديدا يتناول تلك المشاكل الانمائية ويدعم روح المشاركة الحقيقية بين أقل البلدان نموا والمنظمات المالية الدولية.

٤- واستطرد قائلا ان قائمة أقل البلدان نموا آخذة في الازدياد وبلغت الآن ٤٨ بلدا مع وجود ٣ بلدان أخرى تستحق ادراجها في القائمة. ولن تسهم محاولات تعديل تلك الاحصاءات بطرد بلدان من القائمة أو بقياس أدائها الاقتصادي ومدى ضعفها الاقتصادي بمعايير غير دقيقة، الا في تفاقم مشاكلها. وقال ان ملديف جرى تصنيفها لغرض نقلها التدريجي من قائمة أقل البلدان نموا في سنة ٢٠٠٠، بيد أنها ما زالت ضعيفة اقتصاديا، فقد انكمش نموها الاقتصادي بسبب عوامل لا دخل لها فيها. وبالنسبة للمعايير الحالية الخاصة بتغيير وضعها تدريجيا، ينبغي أن تتوافق بدرجة أكبر مع الاقتصادات الضيقة الأساس الصغيرة والضعيفة، مع مراعاة الفروق العديدة في نفس الوقت فيما بين الدول الجزرية الصغيرة، كل على حدة. وفي ضوء التوصيات المتضاربة التي أصدرتها لجنة السياسة الانمائية بشأن النقل التدريجي لبعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، يجب تنقيح المعايير الحالية بشكل عاجل. واختتم كلامه مطالبا بأن تنظر اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية والمؤتمر المقبل في هذه المسألة.

٥- **السيد رنشهن** (بوتان): أعرب عن تأييد وفده الكامل للبيان الذي أدلى به ممثل بنغلاديش، وأبرز فيه المسائل المقلقة لأقل البلدان نموا. وأضاف ان وفده ينوّه أيضا بالبيانات المشجعة التي أدلى بها ممثل فرنسا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والنرويج وغيرها، والتي تُظهر ارادتها السياسية للوفاء بالتزاماتها ازاء أقل البلدان نموا. وقال ان جانبا من الجوانب الهامة للغاية في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا يجب أن يتمثل

في استعراض نتائج المؤتمر السابق بشأن هذا الموضوع وتنفيذ برنامج عمله. وفي الواقع، فان الفشل في تنفيذ برنامج العمل هذا، مصحوبا بنقصان شديد في مستويات المساعدات انما يقوّض ثقة أقل البلدان نموا في المؤتمر المقبل.

٦- وأضاف قائلا ان حكومته بصدد التحضير استعدادا للمؤتمر المقبل على المستويين الوطني والاقليمي. وهي تتبع سياسة انمائية مركزها الشعب وبرامج للرعاية الاجتماعية لجميع قطاعات المجتمع، وخصوصا الفقراء، وهي برامج تعزز تكافؤ الفرص للجميع؛ بيد أن حكومته لا يمكنها مواصلة هذه الجهود دون مساعدة. وفي الختام، طالب بتجدد المشاركة بين أقل البلدان نموا والبلدان المتقدمة النمو على أساس التضامن الانساني وتقاسم المسؤوليات.

٧- تولّى السيد نيكوليسكو (رومانيا) رئاسة الجلسة.

البند ٩٧ من جدول الأعمال: التدريب والبحث (AAA/55/31)

٨- **السيد فان غينكل** (مدير جامعة الأمم المتحدة): رحّب بتقرير الأمين العام المعنون "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين" (A/54/2000) واعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (القرار ٥٥/٢) وتؤيد جامعة الأمم المتحدة هذين تأييدا كاملا. وقال ان جامعة الأمم المتحدة تتألف الآن من مركز طوكيو التابع لها ومن شبكة عالمية تضم ١٢ مركزا وبرنامجا للبحث والتدريب ولديها ميزانية بمبلغ ٣٦ مليون دولار. وحيث ان المعرفة هي عنصر حاسم جدا في الاقتصاد العالمي الرقمي، فانها تحاول تطويع برامجها وأولوياتها وأساليب عملها الى هذا الاطار الجديد، على النحو المبين في خطتها الاستراتيجية لسنة ٢٠٠٠، بعنوان "النهوض بالمعرفة من أجل أمن الانسانية والتنمية". وتحاول الجامعة تدريجيا تجميع مشاريعها ومبادراتها الجارية داخل مجالين موضوعيين عريضين: السلام والادارة الرشيدة، التي تركز على الادارة الرشيدة وعلى المسائل ما قبل النزاع وما بعد النزاع، والبيئة والتنمية المستدامة، التي تركز على التنمية والعلوم والتكنولوجيا والبيئة، وهي تبذل كل جهد ممكن لتحسين صلاتها مع منظومة الأمم المتحدة. وفي السنوات الأخيرة عملت الجامعة على زيادة مدخلاتها وإسهاماتها في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومشاركتها في أنشطة وأعمال الأمم المتحدة. وفي عدد من الخطب العامة الرئيسية، وخصوصا في اجتماعات البنك الدولي ومجلس الأمن، كان الأمين العام يعتمد صراحة على ما توصلت اليه الجامعة من نتائج في بحوثها بشأن منع المنازعات واستراتيجيات القضاء على الفقر.

٩- وفي كانون الثاني/يناير، عقدت جامعة الأمم المتحدة مؤتمرا بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لنشأتها وذلك لبحث حالة الاتجاهات الدولية وعرض أفكار جديدة وتفكير مبتكر ذا أهمية للأمم المتحدة. وكانت ورقات البحث التي أعدت لهذا المؤتمر بمثابة قاعدة مرجعية فكرية لإعداد تقرير الأمين العام وهي متاحة على الموقع الشبكي للجامعة. وفي التقرير الذي وضعه الأمين العام عن خطة الإصلاح في سنة ١٩٩٧ أكد على الأهمية الفائقة للمعرفة بالنسبة للنجاح في أداء عمل الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، وعلى وجه التحديد دعا الجامعة الى أن تتناول المعرفة والتحليلات والخبرة الفنية من جميع أنحاء العالم في المجالات الرئيسية لأعمال المنظمة. وقد أسفر اجتماع لوكالات البحوث التابعة للأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة ذات القدرة البحثية وشارك في تنظيمه مكتب الأمم المتحدة في جنيف وجامعة الأمم المتحدة، عن استهلال حوار سنوي يسمى "حوار جنيف للبحث والسياسة لتعزيز التعاون المشترك بين الوكالات والتعاون بين مورّدي ومستعملي البحوث". وعلى نفس المنوال، قال انه قد شارك في المجلس الأول المشترك بين الأكاديميات في طوكيو الذي يهدف الى تحديد الكيفية التي يمكن بها لأكاديميات العلوم وغيرها من المؤسسات حول العالم أن تدعم منظومة الأمم المتحدة في أعمالها.

١٠- وأضاف قائلا ان الجامعة واصلت أداء دور هام في متابعة وتنفيذ مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية، ومن بينها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة في عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، التنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" وفي إعدادها نظمت الجامعة دورة

تدريبية وبحثية للنساء في مواقع القيادة في أوائل حزيران/يونيه وحلقة عمل لوضع جدول أعمال بشأن مسائل الجنسين في الأسبوع السابق والمنتدى العالمي للمياه الذي من أجله قامت بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بإعداد تقرير الأمم المتحدة عن تنمية المياه في العالم. وقد سمّيت كشريك لحكومة اليابان في الأعمال التحضيرية للمنتدى العالمي الثالث للمياه، المعتزم عقده سنة ٢٠٠٣ وتحت قيادة اليونسكو كانت تساهم في متابعة المؤتمر العالمي للتعليم العالي سنة ١٩٩٨. وقال ان جامعة الأمم المتحدة تنظم حلقات عمل مشتركة مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الابتكار والعلوم الاجتماعية، يعتزم عقده في أواخر السنة، وحلقة عمل أخرى بشأن ادارة البحوث يعتزم عقدها في شباط/فبراير ٢٠٠١. وهي تولي اهتماما متزايدا لنقل المعرفة الى صنّاع القرارات في القطاع الخاص والمجتمع المدني. وقد نفّذت مبادرة بحثية كبيرة بشأن كوسوفو، وذلك بتفحّص السابقة المزعجة للغاية التي فعلتها منظمة معاهدة شمال الأطلسي (الناتو)، الذي تحايل على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لشن حرب هجومية.

١١- ومضى قائلا ان الجامعة معنية على وجه الخصوص بمسائل الادارة السليمة الاقتصادية والبيئية. وفي تموز/يوليه ١٩٩٩، وبالاضافة الى هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة نظمت مؤتمرا دوليا بشأن الروابط المشتركة بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف واضطلعت بدراسة عن الأثر الاقتصادي والاجتماعي لظاهرة النينيو بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التجارة العالمية والاستراتيجية الدولية لتخفيف حدة الكوارث والمركز الوطني لبحوث الغلاف الجوي التابع للولايات المتحدة.

١٢- وأضاف قائلا ان الجامعة حريصة على الإسهام في سنة الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات في سنة ٢٠٠١. كما انها تناولت بالفعل مواضيع الرأسمالية العالمية والتنمية المستدامة؛ والتعليم والمعرفة والمبادئ الأخلاقية؛ والمجتمع الدولي والعدالةوالإنصاف؛ والدين ونوع الجنس والثقافة. وفي الشهور القادمة سوف تقوم، بالاشتراك مع منظمة اليونسكو، بتنظيم مجموعة من حلقات العمل حول التعليم والعلوم والمبادئ الأخلاقية ووسائط الاعلام أو الاتصال في سياق حوار الحضارات، بما يسفر عن عقد مؤتمر كبير يعتزم عقده في طوكيو وكويوتو في حزيران/يونيه ٢٠٠١.

١٣- ومضى قائلا ان بلده يقيم أيضا علاقات مع مؤسسات البحوث في جميع أنحاء العالم التي من شأنها أن تضفي "عنصرا اضافيا" على أعمالها وعلى أعمال الأمم المتحدة. كما انها تنشئ اتصالات مع جماعات البحوث والمنظمات الدولية والصناعات. وفي هذا الصدد، فان شبكة جامعة الأمم المتحدة للغذاء والأغذية قد دعّمت المعاهد العاملة في شيلي وغواتيمالا والهند وتايلند وشرعت في برنامج جديد بشأن افريقيا جنوب الصحراء. وقد استحدثت الجامعة أيضا شبكات في مجالات ادارة الموارد الطبيعية في افريقيا والاستخدام المستدام للأراضي في المناطق الجافة وبدأت في اقامة شبكة انمائية عالمية. وهي سوف تفيد من نواحي التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين فعالية أنشطتها بالارتباط الشبكي وتطوير شراكات أوسع ونشر أعمالها على نطاق أوسع على الأوساط الأكاديمية في مختلف أنحاء العالم. وقال ان الجامعة تستثمر أيضا في التكنولوجيات الجامعية الفعلية وهي تعمل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبعض المؤسسات النرويجية لإعداد مواد خاصة بدورة تفاعلية نمائطية تستند الى توقعات البيئة العالمية في سنة ٢٠٠٠.

١٤- ومضى قائلا ان واحدة من الأولويات الرئيسية في الخطة الاستراتيجية تتمثّل في تعزيز أنشطة الجامعة في مجال بناء القدرات، التي ترمي الى افادة المؤسسات الأكاديمية في البلدان النامية ومساعدة الدارسين والعلماء على تطوير مستقبلهم الوظيفي. ولبلوغ هذه الغاية، قدمت الجامعة ما يزيد على ١٢٠ زمالة دراسية لدارسين شباب كل سنة في مجموعة واسعة من المجالات وشاركت في عملية متكاملة لبناء القدرات مرتبطة بالبحوث ومشاريع التنمية — وعلى سبيل المثال، ادارة المياه في المكسيك أو تكنولوجيا البرامجيات الحاسوبية في البلدان النامية — وغالبا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

١٥- واختتم قائلا ان الجامعة نظّمت في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه دورة دراسية ثانية مدتها ستة

أسابيع من أجل الطلبة الخرّيجين والمهنيين في الميادين الدولية. وبحلول سنة ٢٠٠١ ستكون قد قدّمت سبع حلقات دراسية عالمية تهدف الى زيادة التفاهم والوعي بالمسائل العالمية وبأعمال الأمم المتحدة بين جموع الطلاب من مختلف البلدان. وكجزء من جهودها الرامية لتعزيز التعليم ما بعد التخرّج، تجري عملية تقييم خارجية شاملة لأعمال الجامعة في مجال بناء القدرات، وسوف يقوم مجلس الجامعة باستعراض هذه الجهود في سنة ٢٠٠١.

١٦- **السيد كاتاريا** (الهند): قال ان جامعة الأمم المتحدة يمكن أن تقدم اسهامات هامة في مداولات أجهزة الأمم المتحدة عن طريق خلق شبكات للمعرفة. وأضاف ان حكومته قد أولت دائما أهمية للبحوث ولأعمال الجامعة في مجال بناء القدرات وأنها قد أسهمت بسخاء في صندوق المنح التابع لها وفي المعهد العالمي لبحوث الاقتصادي الانمائي التابع لها، الذي يوجد مقره في هلسنكي. وأضاف ان هناك علماء دارسين هنود بارزين ويتمتعون باحترام على نطاق واسع قد عملوا في مجلس ادارة الجامعة وفي الهيئات الادارية لمراكزها الخاصة بالبحوث والتدريب، وقد شارك العديد من المؤسسات الهندية والعلماء الهنود في أنشطتها. كما تُعتبر المعاهد الهندية للتكنولوجيا وهي أكبر مؤسسات في البلد في مجال الهندسة والحواسيب والتكنولوجيا الاحيائية شركاء أيضا مع جامعة الأمم المتحدة.

١٧- وأعرب عن تقديره لمساهمات الجامعة في مداولات الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، وخصوصا في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية وخصوصا في فريق المناقشة التي جرت في أيار/مايو ٢٠٠٠ بشأن تكنولوجيا المعلومات والنمو الاقتصادي والتنمية.

١٨- وقال ان وفده يرحّب بالمجالين الموضوعيين في الخطة الاستراتيجية للجامعة، بيد أنه يحذّر بأنه من الضروري مراعاة التفويض في العمليات الحكومية الدولية وأولويات البلدان النامية. وفي ميدان التنمية، قال ان موضوعا من المواضيع ذات الأهمية الكبيرة للدول الأعضاء يتمثل في تطبيق العلم من أجل التنمية. وينبغي للجامعة أن تضاعف جهودها لنشر النتائج التي تتوصل اليها في مجال البحوث، وخصوصا تلك المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات. وذكر أن حكومته تولي اهتماما كبيرا لتعزيز بناء القدرات عن طريق التدريب وهي تدعم النداء الوارد في الخطة الاستراتيجية من أجل توسيع نطاق هذه الأنشطة. وفي هذا الصدد، ينبغي الاستفادة من الخبرات الفنية الوطنية بشكل أكمل وينبغي أن تكون البرامج موجّهة نحو الطلب بغية تلبية احتياجات البلدان النامية.

١٩- **السيد جي فوشينغ** (الصين): نوّه مع التقدير بأن أنشطة جامعة الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة كانت ترتبط ارتباطا وثيقا بتلك الأنشطة التي تبذلها أجهزة الأمم المتحدة. وانها قد قدّمت خدمات مفيدة الى الأمين العام والدول الأعضاء، ومن بينها المساعدة على زيادة تفاهم المشاكل الخطيرة التي تواجه البلدان النامية والأسباب التي دعت الى ذلك. وأضاف قائلا انه هو نفسه قد حضر، في اطار الحلقات الدراسية والدورات والبرامج التعليمية التي تنظمها جامعة الأمم المتحدة دورات دراسية للمعهد الدولي لتكنولوجيا البرامجيات التابع للجامعة، وهي الأنشطة التي نُظمت في البلدان التي همّشتها عملية العولمة. وقد أتاحت هذه الدورات الدراسية لكثير من الأساتذة الشباب والطلاب الخرّيجين سبل الوصول الى أحدث الأفكار في علم الحاسوب، وهو الذي يعتبر في رأيه عاملا معاونا على سدّ الفجوة التكنولوجية الرقمية.

٢٠- ومضى قائلا ان الجامعة، وفقا لتقرير مجلس ادارتها، لم تتلق سوى القليل من الدعم المالي من منظومة الأمم المتحدة، وقد حان الوقت لتصحيح هذا الوضع. واختتم قائلا ان منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء يجب أن يظهروا الارادة السياسية لتنفيذ النصوص التي وردت في اعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والاعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في سنة ٢٠٠٠.

٢١- السيد فايشيل (كندا): أعاد تأكيد دعم حكومته للأنشطة التي تضطلع بها جامعة الأمم المتحدة وأشار الى أن كندا قدّمت منذ أربع سنوات تمويلا لانشاء الشبكة الدولية للمياه والبيئة والصحة في جامعة ماكماستر في

هاميلتون، أونتاريو. وقال ان الشبكة تعمل كمشروع يدرّ ايرادات باستخدام الخبراء المنتدبين من مجموعة واسعة من المنظمات لتشكيل أفرقة لمشاريع متعددة التخصصات ومعدلة وفقا لطلبات العملاء. وقال ان الشبكة أنجزت منذ انشائها طائفة متنوعة من المشاريع في أنحاء العالم بما في ذلك نظام متكامل مستدام ومدار محليا لتجميع وتخزين ورصد ونقل واستخدام النفايات الجامدة في المجارير كمخصّب زراعي؛ ونظام متكامل لادارة منطقة ساحلية، وقد عاونت الشبكة على تحسين ادارة المياه وبناء القدرات في البلدان النامية.

٢٢- **السيد الحديد** (الأردن): رحّب بالخطة الاستراتيجية الجديدة التي وضعتها الجامعة ونوّه بأن البحوث التي اضطلعت بها الجامعة في مجالات السلم والادارة الرشيدة والبيئة والتنمية المستدامة قد عملت على زيادة تفهم تلك المسائل. وأضاف قائلا ان أعمال الجامعة بالتعاون مع مؤسسات في أنحاء العالم اكتسبت منظورا عالميا حقا. فأعمالها في تحليل العمليات المعقدة التي تؤثر على البيئة العالمية وفي محاولة وضع نهج أكثر تناسقا ازاء السياسة البيئية انما هي مثال جيد لهذا المنظور.

٢٣- وقال ان الأردن فخور باستضافة الأكاديمية الدولية للقيادات التابعة لجامعة الأمم المتحدة، والتي أنشئت سنة ١٩٩٤ والتي نفّذت عددا من الأنشطة القيّمة، من بينها دورة دراسية عن القيادة النسائية.

٢٤- وأضاف قائلا ان الجامعة أسهمت في بناء القدرات في العالم العربي عن طريق الشبكة الدولية للمياه والبيئة والصحة التي تهدف الى تطوير الموارد البشرية اللازمة لتحسين ادارة المياه في البلدان النامية. ونظرا لأهمية الشبكة قبلت جلالة الملكة رانيا رئاسة المجلس الاستشاري للشبكة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، عُقدت حلقة عمل في مدينة العقبة الأردنية حول ادارة المخلّفات الصناعية. وسوف تعقد حلقة عمل أخرى حول تخطيط وادارة الموارد المائية في عمان في شباط/فبراير ٢٠٠١.

٢٥- **السيد كوومامارو** (اليابان): قال ان حكومته تقدّر تقديرا كبيرا قيادة السيد فان غينكل في تعزيز البحوث المركزة وتنظيم مجموعة من الملتقيات العامة كما تقدّر أيضا المشاركة الناشطة بشكل متزايد في أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفي ملتقيات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وأضاف ان حكومته ترحّب باعتماد "خطة الجامعة الاستراتيجية لعام ٢٠٠٠: النهوض بالمعرفة من أجل أمن الانسان والتنمية" وهي تتطلع الى رؤية الجامعة وقد اضطلعت بدور أنشط في المستقبل، وخصوصا فيما يتعلق بالمؤتمرات العالمية المعتزم عقدها في السنوات القليلة القادمة.

٢٦- وأضاف قائلا ان مسألة تحسين تفاعل الجامعة والاتصال مع أجزاء أخرى في منظومة الأمم المتحدة يعتبر أمرا حاسما لأن الجامعة تحتاج الى اقامة صلة وثيقة مع الشركات ومتطلبات منظومة الأمم المتحدة بأسرها لكي تستطيع الاضطلاع بأنشطة مفيدة للمنظمة، وبالتالي للدول الأعضاء. وأوضح أن وفده يرحّب بتحسين التعاون مع كثير من أطراف الأمم المتحدة، ويرغب في تشجيع عميد الجامعة على مضاعفة جهوده في هذا المجال. واستدرك قائلا انه يشدّد على أن يكون هذا التفاعل والاتصال المطلوب ثنائي المسار. وحثّ الجامعة على استغلال المعلومات وتكنولوجيا الاتصال بشكل أكمل لكي تحسّن من قدرتها على الاتصال والتفاعل مع بقية منظومة الأمم المتحدة.

٢٧- وفي مجال التنظيم الاداري والشؤون الادارية، قال انه يرحّب بالتقدم المحرز استجابة لتقرير وحدة التفتيش المشتركة فيما يتعلق بالكفاءة والفعالية من حيث التكاليف والشفافية المالية والمساءلة. وقال انه يرغب في تشجيع العميد لبذل مزيد من الجهود لمتابعة التقرير. وأخيرا قال انه يشدّد على أهمية ادراج بلدان أخرى كمساهمين ماليين في أعمال الجامعة.

البند ٩٥ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة

(ز) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (A/55/165-S/2000/715)

٢٨- **السيد سزيسكو** (بولندا): تكلم بصفته رئيس المؤتمر الخامس لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ، وبعد أن أشار الى المؤتمر السادس لأطراف الاتفاقية الذي سوف يعقد خلال أسبوعين في لاهاي، قال انه خلال

السنوات الثلاث الماضية منذ انعقاد مؤتمر كيوتو لم يتم التوصل الى أية قرارات تقنية، ولذلك لا يمكن تحقيق الهدف الذي حدده الأطراف في بروتوكول كيوتو. واستدرك قائلا ان بعض الجسور أقيمت بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية.

٢٩- ومضى قائلا انه بعد الجولة الأخيرة من المفاوضات والاجتماعات التحضيرية، أُحرز تقدم كبير، وخصوصا بشأن موضوع استخدام الأراضي والتغير في استخدام الأراضي والحراجة. وقد اتفق جميع الأطراف على أن دفن الكربون هو مسألة هامة مثل خفض ابتعاثات غازات الدفيئة. ويبدو أن هناك اتفاقا عاما على أن ادارة الأراضي والموارد الطبيعية قد تصلح كنموذج لاقتصاد متعدد الوظائف يمكن أن يشجع على دفن الكربون ويسمح بالحماية الرشيدة واستغلال الموارد الطبيعية. وبغية الحفاظ على المصداقية، لا يمكن أن يحدث مزيد من التأخير في التوصل الى قرارات وضمان تنفيذ أحكام بروتوكول كيوتو.

٣٠- وأوضح أن ما يبذل ليس كافيا لاجتذاب اهتمام الناس الى خطر الاحترار العالمي. ومن الأهمية التأثير على المواطنين الذين يدركون المشاكل وإقناع المتفاوضين بضرورة اتخاذ اجراء سريع وفعال لخفض ابتعاثات غازات الدفيئة. وليست هناك حاجة الى أن تكرر البلدان النامية نفس الأخطاء التي ارتكبتها البلدان المتقدمة النمو. وقال ان اقامة توافق في الآراء تتطلب تقديم المساعدة الى البلدان النامية. وأحد هذه الطرق هو ايجاد نظام فعال للتمويل يمكّن البلدان النامية من حماية مواردها الطبيعية وأن تنمّي نفسها وفقا لمبدأ التنمية المستدامة. واختتم قائلا انه من الأمور الأساسية من أجل مصلحة العالم بأسره أن تعاون البلدان المتقدمة النمو البلدان النامية، وعلى البلدان هذه الأخيرة أن تستجيب بالمثل.

٣١- **السيد زاميت كوتاجار** (الأمين التنفيذي، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ): قال انه كان هناك أثناء عملية التفاوض من أجل الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف اتجاه للتأكيد على بروتوكول كيوتو وضرورة جعله قابلا للتصديق عليه. ورغم أنه قد صدّقت عليه ٣٠ بلدا، لم يصدّق بعد أي بلد من البلدان الواردة في المرفق الأول وذلك لأنها تنتظر نتيجة المؤتمر السادس بخصوص قواعد التنفيذ. وقد تكون مسألة التصديق على بروتوكول كيوتو عنصرا واحدا فقط من عناصر النجاح في المؤتمر السادس. أما العنصر الثاني فيتمثل في أن وفود البلدان النامية سوف تغادر المؤتمر وهي تشعر بمشاعر أفضل كثيرا من حيث دعم جهودها لمعالجة تغير المناخ ولتطويع اقتصاداتها وتحويلها الى مسارات مواتية للمناخ.

٣٢- وأوضح أنه يتعين ايجاد توازن بين ضمان التصديق على بروتوكول كيوتو ومواصلة ومضاعفة الدعم الى البلدان النامية في جهودها من أجل المساهمة. وينعكس هذا التوازن في جدول الأعمال الموضوعي للاجتماع السادس لمؤتمر لأطراف الذي تضمن تعزيز قدرات البلدان النامية على الاستجابة للآثار السلبية لتغير المناخ، وأثر تدابير الاستجابة على البلدان المصدّرة للنفط التي سوف تشهد تأثر نصيبها في السوق، والمسألة القديمة الخاصة بتمويل نقل التكنولوجيا وبناء القدرات والشواغل المحددة لأقل البلدان نموا.

٣٣- واستطرد قائلا ان آلية التنمية النظيفة هي في جوهرها حافز اقتصادي للبلدان النامية لتكون أكثر نشاطا في استراتيجيها بشأن تغير المناخ. وقال ان مسألة قابلية بروتوكول كيوتو للتصديق عليه انما تنطوي بين مختلف جوانبه على تبادل حقوق اطلاق الابتعاثات. وهذه محاولة لتحريك البلدان المتقدمة النمو صوب تغيرات أساسية في الأنماط الطويلة الأجل للانتاج والاستهلاك، وبعيدا عن الاستعمال المسرف لأنواع الوقود الأحفوري نحو تدابير الكفاءة في استعمال الطاقة والطاقة المتجددة والنقل. بيد أن هذه التدابير يصعب اتخاذها ولها تكاليف اقتصادية وسياسية، ولذلك فان بروتوكول كيوتو يفتح أيضا فرصا أيسر لاتخاذ اجراءات عن طريق التدابير المحلية، بما في ذلك استخدام المرافق البالوعية التي تمنع ارتداد الغاز والفرص السانحة في المياه الاقليمية.

٣٤- ومضى قائلا ان أحد الطرق للنظر إلى المفاوضات الجارية من وجهة نظر البلدان المتقدمة النمو تتمثل في عملية تبادل حقوق الابتعاثات بين التدابير التي يصعب

اتخاذها وبين تلك التي من اليسير اتخاذها. فآليات المناطق الساحلية المغمورة تعتبر مقايضة للابتعاثات، وآلية التنفيذ المشترك وآلية التنمية النظيفة وكلها تمكّن الأطراف في المرفق الأول من الحصول على جزء من المناطق الساحلية المغمورة المستهدفة عن طريق تبادل جزء من حصصها أو عن طريق الاستثمار في المشاريع. وتهدف آلية التنمية النظيفة أيضا الى تعزيز التنمية المستدامة والمساعدة على التكيف. وفي جميع المناقشات التي جرت بشأن الآليات، كان يلتمس توازن بين المصداقية والفعالية.

٣٥- واستطرد قائلا ان مسألة المصداقية تشمل كيفية قياس الابتعاثات التي يراد خفضها والطريقة التي يمكن بها اعتبار مصدر الابتعاثات مسؤولا عن ذلك. وقال ان العمل يمضي على قدم وساق في هذا الموضوع، وان كان من المرجح أنه لا يلقى اعترافا كافيا. وتشمل المسألة أيضا تعريف المرافق البالوعية التي تمنع ارتداد الغاز، وما هو الشيء الذي يتعين السماح به في اطار هذا البند في فترة الالتزام الأولى وما تلاها من فترات. وثالثا، فان المسألة تشمل آليات، ومهما تكن هناك من حدود لاستخدامها وشروط بخصوص صلاحية المشروعات في اطار آلية أو أخرى من الآليات المستندة الى المشاريع: على سبيل المثال ما اذا كانت المرافق البالوعية يسمح بها من أجل آلية التنمية النظيفة. وهناك أيضا مسألة تقنية نوعا تخص مدى رصانة خطوط أساس المشاريع التي سوف تقاس وفقا لها التخفيضات في اطار نظام التنفيذ المشترك وآلية التنمية النظيفة وما هي المعايير من أجل اعتماد مراجعين للتحقق منها. وأخيرا، هناك مسألة التقيد والالتزام وما اذا كانت هناك آثار ناتجة اذا لم يحقق بلد ما أهدافه.

٣٦- ومضى قائلا ان الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف انما هو موعد سياسي لانجاز الأعمال ومن الأهمية للغاية أن يبرز الاجتماع نجاحا. وقال ان الوقت لازم لاصدار قوانين لانشاء مؤسسات وطنية لجعل بروتوكول كيوتو نافذ المفعول ولجعل القطاع الخاص يقوم بالاستثمارت اللازمة في التكنولوجيات الأنظف. وبالتالي هناك فائدة من اتخاذ اجراءات الآن. وبعد انعقاد المؤتمر السادس يظل هناك بروتوكول كيوتو ليدخل حيز النفاذ، وبعد هذا هناك تقدير علمي من الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ وليقوم باستكماله في الربع الثالث من سنة ٢٠٠١، وهناك مفاوضات جديدة بين الأطراف في سبيل تحقيق الأهداف المقررة لفترة الالتزام الثانية، وهي من ٢٠١٣ الى ٢٠١٧. وسوف تُطرح المشكلة المتعلقة باشراك البلدان النامية في شكل مناسب، مسترشدة بمبادئ الاتفاقية. واختتم قائلا ان هناك مسألة الروابط والتآزر بين مختلف الصكوك البيئية وصكوك التنمية المستدامة.

٣٧- **السيد أنايدو** (نيجيريا): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، وقال ان مجموعة الـ٧٧ والصين تساورها شكوك ازاء تحقق التوقعات المنتظرة من الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف اذ ان هناك أعدادا ضخمة من المسائل المعقدة والمثيرة للنزاع والتي يتعين معالجتها. وقال ان المسائل ذات الأولوية لدى هذه المجموعة، والتي تشمل تمويل التنمية ونقل التكنولوجيا، وكذلك توفير اجراءات بناء القدرات، يجب تناولها بعبارات محددة وبنفس الخطى مثل المسائل التي تهم البلدان المتقدمة النمو قبل احراز أي نجاح يذكر. فلم يعد يكفي القاء الخطب الرنانة. وهذا ينطبق أيضا على المادة ٤-٧ من الاتفاقية التي يستلزم تنفيذها مراعاة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر باعتبارها الأولويات المهيمنة لدى البلدان النامية الأطراف.

٣٨- واستطرد قائلا ان مجموعة الـ٧٧ ترى في عدم احراز تقدم في التصديق على بروتوكول كيوتو من البلدان المتقدمة النمو دليلا واضحا على عدم رغبتها في تحقيق التزاماتها بمقتضى الاتفاقية. وبالتالي فانها تحذر من أي محاولة لفتح مجادلات حول تعزيز اسهام البلدان النامية في مؤتمر الأطراف. والأحرى أن يقوم المؤتمر بتبسيط الأمور المعقدة والمسائل المثيرة للنزاع التي طرحت في التقارير بشأن الآليات والتغير في استخدام الأراضي والغابات؛ فهذا يستلزم منتهى الشفافية والمشاركة الكاملة من جميع الأطراف.

٣٩- وأضاف قائلا ان المجموعة تؤيد ضرورة اجراء بحوث بشأن الأشكال الجديدة والمتجددة للطاقة، بغية ابقاء جميع الخيارات مفتوحة. وحث على الاحتراس بخصوص

الدعوة إلى انشاء فرقة عمل حكومية دولية لوضع مبادئ توجيهية من أجل صانعي القرارات بشأن اصلاح أسعار الطاقة التي لا تشمل عوامل أخرى خاصة بالانتاج. وقال انه لا يرى أي مبرر لتمديد وجود فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالطاقة والتنمية المستدامة ووجود لجنة مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والطاقة من أجل التنمية الى ما بعد الدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة. وطالب بأن تعالج جميع المسائل الحاسمة المتعلقة بالطاقة والتنمية المستدامة في سنة ٢٠٠٢ في الاستعراض العشري لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٤٠- وأخيرا قال ان الجدول الزمني لاجتماعات الجمعية العامة ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار لدى وضع مواعيد اجتماعات مؤتمر الأطراف في مختلف الاتفاقيات البيئية وذلك لضمان التمثيل الكافي للبلدان النامية وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٢/٤٤٥.

٤١- **السيد كولبي** (النرويج): قال ان الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا لا تساهم من الناحية العملية في ابتعاثات غاز الدفيئة، بيد أنها يحتمل أن تعاني أكثر من غيرها نتيجة لتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر. فعدم مناعة هذه البلدان على وجه التحديد تؤكد مدى الضرورة الملحّة لمعالجة تغير المناخ بشكل فعال ومعالجة آثاره السلبية.

٤٢- وأضاف قائلا انه يجب على البلدان المصنّعة أن تمهّد الطريق في إظهار نواياها لتحقيق التزاماتها بمقتضى الاتفاقية وبروتوكول كيوتو. وفي هذا الصدد، فان البت في المبادئ التوجيهية والقواعد المتعلقة باستخدام الآليات المرنة بمقتضى البروتوكول تعتبر في غاية الأهمية. وأضاف ان وفده يوافق على أن تكون الآليات تكميلية للاجراء المحلي، بيد أنه لا يرى أي أساس لتعريف مصطلح "تكميلي" بعبارات كمية. وفي رأيه، أن هذا التعريف التقييدي له آثار سياسية خطيرة؛ فهو سوف يزيد في تغيير فعالية الآليات وسوف يتطلب مزيدا من الاجراءات البيروقراطية.

٤٣- واستطرد قائلا ان آلية التنمية النظيفة تعتبر ذات أهمية بالغة كأداة لخفض الابتعاثات في البلدان النامية وتعتبر كوسيلة أيضا للاستثمار المباشر الأجنبي ولنقل التكنولوجيا. وبالاسهام في التنمية المستدامة وفي نفس الوقت معاونة البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزاماتها بمقتضى بروتوكول كيوتو، تصلح هذه الآلية كأداة جديدة وواعدة في مجال السياسة الانمائية.

٤٤- واستطرد قائلا ان مشاركة النرويج في المرحلة التجريبية للأنشطة المنفّذة بالاشتراك مع آخرين قد علّمت النرويج أن هناك تحديات كثيرة، بيد أن هناك أيضا فرصا كثيرة للتعاون المثمر بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. ومن الأهمية التوصل الى قرار شامل في مؤتمر الأطراف المقبل، بما في ذلك استراتيجية لبناء القدرات، حيث ان هذا في منتهى الأهمية لجميع الأطراف من أجل انشاء بيئة مواتية لضمان التنمية المواتية للمناخ. ويجب تبين الحواجز التي تعترض نقل التكنولوجيا وتحليلها.

٤٥- ومضى قائلا انه يجب على الأطراف أن تتوصل الى اتفاق كاف في مؤتمر الأطراف المقبل للسماح بأن تنطلق عملية التصديق إلى الأمام. وقال ان الاتفاق على القواعد والمبادئ التوجيهية المتعلقة بآليات كيوتو يعتبر في غاية الأهمية، بالاضافة الى الاتفاق على نظام التقيد المعقول، وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا. بيد أنه يجب على الأطراف أن لا يتركوا لرغبتهم العنان سعيا وراء تحقيق حل مكتمل من جميع الوجوه بحيث تمنعهم من تحقيق حل يفي بالغرض.

٤٦- **السيدة كورادو كويفاس** (غواتيمالا): قالت انه مع وجود غابة كثيفة من الأشجار ذات الأوراق العريضة والتي تغطي مساحة ٢,٨ مليون هكتار، فان غواتيمالا تُعتبر بلدا منتجا للأوكسجين مع احتمال ضخم بأن تصبح مجرد بالوعة خالصة للكربون عن طريق غطائها من الغابات. وقالت ان حكومتها تولي اهتماما كبيرا لتغير المناخ بسبب الأثر الذي يمكن أن يحدثه هذا التغير على شعب واقتصاد غواتيمالا. وذكرت أن بلدها طرف في الاتفاقية الاطارية لتغير المناخ وقد وقّع بلدها على بروتوكول كيوتو. كما استكمل الدراسات الوطنية بشأن عمليات الجرد وجوانب الضعف وتخفيف الآثار، وهو ما

يوفر الأساس اللازم لأول رسالة وطنية تقدم الى الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف.

٤٧- وبخصوص المسائل التي يتعين مناقشتها في المؤتمر، قالت ان وفدها يرى أنه لا ينبغي استبعاد أي نظام زراعي -حراجي من المفاوضات بشأن تثبيت نسب الكربون. وأوضحت ان غواتيمالا لن تدخل في أي التزامات طوعية الا بعد أن تقيّم احتياجاتها وأولوياتها. وسوف يرحب وفدها بأي توضيح بشأن المرحلة الانتقالية من التنفيذ المشترك الى آلية التنمية النظيفة. واختتمت قائلة انه من الأهمية ادراك قيمة الخدمة التي توفرها البلدان النامية التي تدرّ الأوكسجين من أجل تخفيض الآثار الضارة لغازات الدفيئة التي تخرج في البلدان الصناعية.

٤٨- **السيد بونج** (الهند): قال ان حكومته ملتزمة بحماية البيئة وهي تقوم بمعالجة احتياجات التنمية وتطلعات البلدان النامية. ويلزم اتخاذ تدابير فورية لامداد البلدان النامية بالموارد المالية والتكنولوجية اللازمة لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها بمقتضى الاتفاقية. ويعرب وفده عن بالغ القلق ازاء الاتجاه في اعتبار آليات كيوتو وسائل للاستثمار ونقل التكنولوجيا وتجاهل الالتزامات المعقودة من أجل توفير موارد مالية جديدة واضافية ونقل التكنولوجيا بشروط ميسّرة.

٤٩- وأضاف قائلا ان الهند تولي اهتماما كبيرا الى مؤتمر الأطراف المقبل وسوف تشارك فيه بشكل ناشط. وتأمل الهند في أن يتم الاتفاق بشأن المبادئ والقواعد والطرائق المتعلقة بالآليات الثلاث لبروتوكول كيوتو. ويرى وفده أن معظم التخفيضات في الابتعاثات الصادرة من البلدان المتقدمة النمو ينبغي تحقيقها عن طريق تدابير محلية، أما التخفيضات عن طريق الآليات فينبغي أن تكون مكملة لها. وعلاوة على ذلك، فان اختيار المجالات والتكنولوجيات اللازمة لآلية التنمية النظيفة فينبغي أن تترك للحكومات المتلقية المستفيدة بحيث يمكن احترام أولوياتها الخاصة بالتنمية المستدامة احتراما تاما. كما ان وجود خطوط أساس للمشاريع يعتبر مجالا آخر ذات أهمية حاسمة.

٥٠- واختتم قائلا ان وفده يرفض بشكل صارم المحاولة لربط التصديق على بروتوكول كيوتو بالالتزامات الطوعية من جانب البلدان النامية. وهو يطالب بأوسع نطاق ممكن من التعاون من جميع البلدان والمشاركة وفقا للمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

٥١- **السيدة سيت** (أنتيغوا وبربودا): تكلمت بالنيابة عن الاتحاد الكاريبي، فقالت ان الدول الجزرية الصغيرة النامية هي أكثر الدول تعرضا للخسارة نتيجة لارتفاع مستوى سطح البحر والمظاهر الأخرى المتوقعة للاحترار العالمي. وحيث ان جميع الدلائل تشير الى أن درجات الحرارة يمكن أن ترتفع أكثر مما هو متوقع سابقا اذا لم يتم كبح الابتعاثات، فيلزم اتخاذ اجراءات من المجتمع العالمي بوجه عام ومن البلدان الصناعية بوجه خاص، حيث انها هي أكبر جهات مرسلة للابتعاثات من غازات الدفيئة.

٥٢- وأضافت قائلة ان بلدان الاتحاد الكاريبي تلاحظ بقلق أنه رغم أن ما يزيد على ١٥٠ بلدا قد وقّعت على الاتفاقية، فان البلدان التي تصدّق عليها هي البلدان النامية التي ليس عليها تعهد ملزم قانونا بتخفيض غازات الدفيئة. وحتى الآن، لم يوقّع بلد صناعي واحد على بروتوكول كيوتو. وقالت ان الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي ستكون من أول الدول التي ستعاني من الآثار السلبية لتغير المناخ، ليس عليها سوى أن تسأل شركاءها في العالم الصناعي بتقديم دليل يثبت التزامها وذلك باتخاذ اجراء فوري. وقالت ان الاتحاد الكاريبي كان يقوم بدوره بتقييم واستبانة الخيارات المتاحة لها من أجل التكيف في اطار مشروع ممول من مرفق البيئة العالمية. واضافة الى ذلك، فان كثيرا من أعضاء الاتحاد سوف تقدم وثائق وطنية أولية في مؤتمر الأطراف المقبل. واختتمت كلامها مطالبة بأن تظل السلامة البيئية الواردة في بروتوكول كيوتو قائمة اذا ما أُريد تحقيق تخفيضات حقيقية وقابلة للقياس في الابتعاثات.

٥٣- **السيد كويش** (كينيا): قال ان بروتوكول كيوتو يقدم مشروعا أوليا عاما من أجل العمل، لكن كثيرا من نصوصه وخاصة تلك المتعلقة بمبادلة الابتعاثات وآلية التنمية النظيفة والتنفيذ المشترك ما زال يتعين معالجتها.

وبناء على ذلك، فان الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف ينبغي أن يضع اللمسات النهائية في خطة عمل بوينس آيرس وكذلك العناصر البارزة في بروتوكول كيوتو. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون مثل هذه الاجراءات متفقة مع الاعلان بشأن الألفية. وقال ان وفده يأمل في هذا الصدد، بأن يسفر الاستعراض العشري لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ عن نتائج ايجابية.

٥٤- وأضاف قائلا انه مع الاعتراف بمفهوم المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، فانه يؤكد على ضرورة إعداد استجابة عالمية مجدية للتهديد الذي يطرحه الاحترار العالمي. وحيث ان الاستثمارات الضخمة مطلوبة من أجل انتاج ومواءمة أشكال جديدة ومتجددة للطاقة، فيلزم المزيد من التعاون الدولي الوثيق. وطالب البلدان المتقدمة النمو بأن تساعد البلدان النامية على مباشرة وتنفيذ برامج بناء القدرات. وحث أيضا الأطراف في بروتوكول كيوتو بأن تبذل كل جهد ممكن لضمان أن يدخل هذا البروتوكول حيز النفاذ بحلول مناسبة الذكرى العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، وللبدء في تخفيض ابتعاثات غازات الدفيئة الصادرة منها.

٥٥- **السيد أوبريان** (أستراليا): قال ان حكومته قد أوضحت دعمها القوي للاجراءات الفعالة لمحاربة تغير المناخ العالمي بالالتزام بتقديم نحو ١ بليون دولار أسترالي على مدى السنوات الخمس وذلك لتنفيذ طائفة من البرامج المحلية لتخفيض غازات الدفيئة. واستنادا الى مستوى الدخل الفردي، فان أستراليا تنفق أموالا على الجهود المبذولة لخفض غازات الدفيئة أكثر من أي بلد متقدم آخر. ولمعالجة مسائل غازات الدفيئة، فان أستراليا قد وضعت استراتيجية وطنية لغازات الدفيئة، وهي تشمل نطاقا عريضا من القطاعات الرئيسية من بينها الطاقة والنقل والصناعة والنفايات والزراعة. وقد حدد باختصار بعض التدابير التي تتخذها حكومته في مجالات الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، وتخفيض غازات الدفيئة، وإسهام الصناعة، وعدّ مقادير الكربون ومبادلة الابتعاثات.

٥٦- وأوضح أن الظروف الوطنية لأستراليا تعتبر فريدة من نوعها، ذلك أن الوضع الديمغرافي والجغرافي وقاعدة الموارد ووضع التجارة والهيكل الاقتصادي وكثافة الطاقة في صادراتها انما يتطلب منها أن تعد استراتيجية فريدة من نوعها لتخفيض ابتعاثاتها. وقد اتخذت التدابير للنهوض بتكنولوجيا الطاقة المتجددة الفاصلة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة الأسترالية. وأضاف ان حكومته تساعد أيضا بلدانا أخرى على أن تفعل المثل. وفي الواقع، فان مكتب الشراكات الدولية بخصوص غازات الدفيئة قد يسّر منذ قيامه، وجود تسعة مشاريع في خمسة بلدان، وبلغ اجمالي الاستثمارات أكثر من ١٢٠ مليون دولار أسترالي، وهذا أسفر عن خفض في ابتعاثات غازات الدفيئة بحوالي ١,٣ مليون طن في السنة. ولا تزال أستراليا مناصرا قويا للحلول المنصفة الواقعية الفعالة من حيث التكلفة والفعالة أيضا من الناحية البيئية. واختتم قائلا ان وجود اقتصادات قوية يعتبر متوافقا مع وجود نتائج بيئية أفضل.

٥٧- **السيدة رول بورزي** (المراقبة عن سويسرا): قالت ان القرارات التي سوف تتخذ في المؤتمر السادس سيكون لها أثر مباشر على جميع المعنيين في مكافحة تغير المناخ. ويجب أن يتوصل المؤتمر الى تفاهم عن كيفية نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا الى البلدان النامية وتوفير المجال لبناء القدرات مع مراعاة مكافحة تغير المناخ. ويجب أيضا اتخاذ قرارات بشأن المسائل المتعلقة بالتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ. وفيما يتعلق ببروتوكول كيوتو، يجب أن يضع المؤتمر طرائق فيما يتعلق بالتنفيذ المشترك، وآلية التنمية النظيفة، ومبادلة الابتعاثات. ويجب أيضا اتخاذ قرارات بشأن استخدام بالوعات ثاني أكسيد الكربون. واضافة الى ذلك، وبغية ضمان مصداقية البروتوكول، يجب أن يعتمد المؤتمر السادس نظاما قويا يتطلب التقيد بالالتزامات ومن بينها اذا دعت الضرورة تقديم المساعدة الى الأطراف والجزاءات على تلك البلدان التي تفشل في الوفاء بالتزاماتها.

٥٨- وقالت انها تأمل في أن تتوفر للأطراف الارادة السياسية للتوصل الى توافق في الآراء يكون مرضيا للجميع

وأن تحقق البلدان الصناعية هدف خفض الابتعاثات الصادرة منها بنسبة ٥,٢ في المائة خلال فترة الالتزام ٢٠٠٨-٢٠١٢ دون اللجوء الى الحيل والذرائع. وهي بدورها ستكون قادرة على دعوة البلدان النامية للمشاركة في الجهود الرامية الى تحديد وخفض غازات الدفيئة المنبعثة منها.

٥٩- واختتمت قائلة ان الخطوة التالية، بمجرد التوصل الى توافق في الآراء، ستكون في تنفيذ الاتفاقية والبروتوكول على المستوى الوطني في البلدان الصناعية. وقد أصدرت سويسرا قانونا يشترط تخفيض ابتعاثات غازات الدفيئة بنسبة ١٠ في المائة بحلول سنة ٢٠١٠ بالمقارنة مع مستويات سنة ١٩٩٩. وقالت ان بلدها ينفذ فعلا بروتوكول كيوتو حتى قبل التصديق عليه.

٦٠- **السيد بوبوف** (بيلاروس): قال ان الجهود الرامية الى محاربة تغير المناخ يجب الاضطلاع بها على نطاق وطني وعالمي. فالتغلب على هذه المشاكل يمكن أن يفضي الى حلول لبعض مشاكل التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية أيضا. كما ان التوقعات الموثوقة بشأن تغير المناخ يمكن أن تيسّر عملية التكيف وتخفيف الآثار الناجمة. وفي تنفيذ الاتفاقية، بدأت بيلاروس عملية جرد لمصادر غازات الدفيئة والبالوعات المستخدمة لمنهجية الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وكانت هذه منذ فترة جزءا من النظام الدولي لرصد المناخ، بيد أنها تشعر بقلق بالغ ازاء تدني مستوى الدعم الدولي للجهود الوطنية في هذا المجال. وبدون زيادة في مثل هذا الدعم، فان بلده سوف يجد من الصعب أن يحدث أثرا في جهوده لمنع تغير المناخ.

٦١- واختتم قائلا ان وفده يرحب بالأعداد المتزايدة في أطراف بروتوكول كيوتو ويرحب التعاون الذي يقدمه البنك الدولي في مجال تخفيض الابتعاثات. وقال ان مشاكل تغير المناخ، في عالم يتسم بالاعتماد المتبادل، يجب أن يساهم في حلها المجتمع الدولي بأسره.

٦٢- **السيد ستانسزيك** (بولندا): قال ان تغير المناخ يشكل تحديا كبيرا أمام المجتمع الدولي. وتعتبر بولندا واحدا من بلدان قليلة تمكنت من الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية؛ فهي لم تعمل فحسب على استقرار ابتعاثاتها من الغازات الدفيئة في سنة ٢٠٠٠ بل انها عملت على تخفيضها بما يزيد على نسبة ٢٥ في المائة. كما انها مصممة على تنفيذ الالتزامات المتفق عليها بموجب بروتوكول كيوتو.

٦٣- وأضاف قائلا ان بولندا تدرك أن تلبية أهداف بروتوكول كيوتو ستكون عملية صعبة وشاقة، وسوف تتطلب كثيرا من التضحيات بالنسبة للنمو الاقتصادي. وهي تعتقد اعتقادا جازما بأنه يجب الحفاظ على السلامة البيئية المكرسة في البروتوكول. فمن بين مزايا البروتوكول هو أنه يتيح اطارا لتطبيق آليات السوق. فتبادل حقوق اطلاق الابتعاثات والتنفيذ المشترك لا ينبغي أن يسفر عنهما تكبّد نفقات اضافية وضرائب دولية، إذ أن هذا سيكون متضاربا مع ذات طبيعة تلك الآليات التي من المفترض أن تساعد الأطراف في المرفق الأول على الوفاء بالتزاماتها بطريقة فعالة للغاية من حيث التكلفة. ومن الأهمية البالغة مواجهة هذه الشواغل البالغة الحيوية التي تشغل البلدان التي تعهدت بالتزامات ملزمة قانونا.

٦٤- **السيد دونوسو** (شيلي): أعرب عن القلق البالغ ازاء نتائج البحوث العلمية الأخيرة التي تشير الى زيادة غير مسبوقة في حجم الثقب في طبقة الأوزون فوق نصف الكرة الجنوبي. وقال ان استمرار هذه الظاهرة قد أثار مخاوف بأن المشكلة سوف تحدث في المستقبل القريب عواقب وخيمة وبعيدة الأثر. وأضاف قائلا ان بلده طرف في اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وطرف في بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون وجميع التعديلات المدخلة عليه. وقال ان شيلي هي البلد الوحيد حتى الآن الذي ساهم في التعديل الذي حدث في بيجين.

٦٥- ودعا الى استبانة البلدان التي تعتبر الأضعف في تعرضها لعواقب استنفاد طبقة الأوزون بهدف منحها وضعا ماليا خاصا فيما يتعلق بهذه المشكلة. وينبغي أن تسارع الدول الأطراف الى التصديق على بروتوكول مونتريال والتعديلات التي حدثت في بيجين لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد التي تستنفد طبقة الأوزون؛ وسنّ تشريعات وطنية لحظر استيراد وصنع تلك المواد

والاتجار بها والعمل على زيادة الوعي لدى المستهلكين بهذه المسألة. وينبغي أن تستعمل نظام الأختام الخاصة لتمييز المنتجات التي لا تضر بطبقة الأوزون؛ وترويج التكنولوجيات البديلة السليمة وتخصيص الموارد اللازمة للأنشطة لرصد الأشعة فوق البنفسجية ودراسة الأثر على النظم الايكولوجية والصحة البشرية الناجمة عن المشكلة قيد المناقشة.

٦٦- **السيد آينشيل** (الأرجنتين): قال ان المناقشات الدائرة بشأن الجوانب المحددة لبروتوكول كيوتو تعتبر هامة جدا بيد أنها لا ينبغي أن تصرف اهتمام المجتمع الدولي بعيدا عن الهدف الرئيسي، ألا وهو استقرار تركز ابتعاثات غازات الدفيئة عند مستوى يحول دون التدخل الانساني في نظام المناخ. وقال ان وفده قد لاحظ ببالغ القلق الزيادة في ابتعاثات الدفيئة في بعض البلدان الصناعية، وقال ان الانخفاض في هذه الابتعاثات في جمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة يعتبر علامة ايجابية رغم ذلك.

٦٧- واستطرد قائلا ان وفده يرى أنه لا بد من خلق ظروف ملائمة من أجل التصديق على بروتوكول كيوتو مع العمل في الوقت ذاته على نقل الموارد المالية والتكنولوجية بحيث يتأتى للبلدان النامية أن تتواءم مع آثار تغير المناخ والتخفيف من آثاره. ولبلوغ هذه الغاية، يتعين على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أن تعمل معا على انجاز اتفاقات متوازنة من شأنها أن تيسّر حدوث خفض في الابتعاثات والتنمية المستدامة داخل نطاق المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. وأعرب عن الأمل في أن يتمكن الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف من التوصل الى اتفاقات في المجالات الرئيسية.

٦٨- **السيد جي فوشينغ** (الصين): قال ان مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة يجب مراعاته عند معالجة مسائل تغير المناخ العالمي. وأضاف ان البلدان المتقدمة النمو هي المصدر الرئيسي لابتعاثات غازات الدفيئة؛ وينبغي لهذه البلدان أن تتصدّر الجهود في خفض هذه الابتعاثات. وقال ان بروتوكول كيوتو يسعى الى تحديد التزامات مقنّنة كميا لخفض الابتعاثات بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو في حين يعرض آليات لخفض الابتعاثات خارج النطاقات الاقليمية. ومع ذلك، فان هذه الآليات تعتبر مكملة للجهود المحلية التي تبذلها البلدان المتقدمة النمو لخفض الابتعاثات. واضافة الى ذلك، فان هذا البروتوكول لا يمس بأي حال من الأحوال الالتزامات فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا والمساعدة المالية التي اضطلعت البلدان المتقدمة النمو بتقديمها بموجب الاتفاقية. ولهذا ينبغي أن تتخذ هذه البلدان خطوات في أقرب وقت ممكن لاحترام التزاماتها بتقديم المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا الى البلدان النامية.

٦٩- ومضى قائلا ان الاتحاد الأوروبي قد أعرب بوضوح عن رغبته في أن يدخل البروتوكول حيز النفاذ قبل سنة ٢٠٠٢. ويأمل وفده أن يحترم مختلف البلدان المبادئ الأساسية المحددة في البروتوكول وذلك لابرام مفاوضات ولادخال البروتوكول حيز النفاذ في موعد مبكر.

٧٠- واستطرد قائلا ان الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف ينبغي أن يهدف الى حل المسائل القائمة بدلا من طرح مسائل جديدة. وقال انه يأمل في أن يتمكن المؤتمر من تحقيق نتائج تعتبر مرضية لجميع الأطراف وأن يحرز تقدما ملموسا بشأن المسائل التي تشغل البلدان النامية، مثل تطوير ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات بهدف انشاء ضمانات مؤسسية لازمة ومن أجل تعزيز قدرة البلدان النامية بشكل فعال على مواكبة تغير المناخ. واختتم قائلا انه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتقيد بشكل صارم بالمبادئ الواردة في الاتفاقية وبروحها. وينبغي أن تفي البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بالتزاماتها المعنية وفقا لمبادئ الاتفاقية وأن تقيم شراكات لكي تتعاون بشكل فعال في حماية المناخ العالمي من أجل الأجيال الحاضرة والمقبلة.

٧١- **السيد زاميت كوتاجار** (الأمين التنفيذي، أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية لتغير المناخ): قال ان مما يدعو الى التفاؤل أن يستمع الى البيانات التي أُلقيت والى الالتزامات الرامية الى التماس نتائج بنّاءة. كما انه يقدّر البيانات الداعية الى دعم العمل الوطني، وخصوصا في البلدان النامية. وردا على النقطة التي أثارها ممثل نيجيريا بشأن ضرورة التنسيق في مواعيد المؤتمرات وجداولها بغية تجنب التداخل والتعارض، قال يتعين على الدول الأعضاء

أن تعتمد مواقف متماسكة بشأن هذه المسألة في مختلف المحافل المعنية.

البند ٩٤ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

٧٢- **الرئيس:** أعلن أن جمهورية كوريا والسويد وفنلندا وفيجي وقبرص وكندا ولكسمبرغ وليتوانيا ومالطة والنرويج ونيوزيلندا وهنغاريا واليابان ينبغي اضافتها الى قائمة الدول مقدمة مشروع القرار A/C.2/55/L.4 المعنون "دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي". وينبغي اضافة اثيوبيا وايسلندا وبلجيكا وبوليفيا وجنوب افريقيا والرأس الأخضر وغابون وغواتيمالا وكينيا ولكسمبرغ وهندوراس الى قائمة البلدان مقدمة مشروع القرار A/C.2/55/L.5 المعنون "حالة الأعمال التحضيرية للسنة الدولية للجبال، ٢٠٠٢".

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥